

رأي الخبراء في واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية

ورقة عمل من إعداد

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري

جامعة الملك سعود - الرياض

د. أحمد بن عبدالكريم المحميد

جامعة الملك سعود - الرياض

المؤتمر الدولي لريادة الأعمال 2014

جمعية ريادة الأعمال - الرياض

رأي الخبراء في واقع تمويل مشاريع زيادة الأعمال في السعودية

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري

ملخص

يتزايد اهتمام الدول نحو دعم المشروعات الصغيرة ورعايتها والاهتمام بها، والاهتمام برواد الأعمال وتأهيلهم وتنمية مهاراتهم، نظراً للدور الأساس الذي يقومون به في دعم اقتصاديات الدول. فالمنشآت الصغيرة تمثل الأغلبية العظمى في أغلب اقتصاديات دول العالم. كما تساهم هذه المنشآت مساهمة فاعلة في دخول الدول. فوفق تقديرات البنك الدولي فإن المنشآت الصغيرة تساهم بحوالي 65% من إجمالي الدخل العالمي. والمنشآت الصغيرة هي البنى الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة. وهي المنبع الوفير للإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة للسوق.

وبالرغم من حرص الدول على مساهمة هذا القطاع إلا أن دوره لا يزال محدوداً في الاقتصاد السعودي مقارنة بما تلعبه هذه المنشآت في البلدان المتقدمة. كما يواجه هذا القطاع العديد من العوائق والمحددات التي تضعف من مساهمته الفاعلة في الاقتصاد المحلي وتبرز العوائق التمويلية من ضمن أهم تلك العوائق التي تواجه الرواد والمنشآت الصغيرة في السعودية.

هذه الورقة سوف تركز على محور الدعم والتمويل وأثره على إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة. وتستعرض الخيارات الواجب توفرها في المجتمع السعودي، كما تستعرض آراء الخبراء والمتخصصين حول العناصر التمويلية المؤثرة على تمويل ودعم المشروعات الصغيرة. وتبين الدراسة أبرز العوائق أمام رائد الأعمال للحصول على تمويل في مجال تمويل المشروعات الناشئة. والأدوار المناطة

بالقطاع العام والقطاع الخاص، ومدى اقتناع الخبراء حول دور البنوك في دعم المشروعات الصغيرة وما هي المقترحات لسد هذه الفجوة والتغلب على القصور. وكذلك رأي الخبراء حول إنشاء صندوق وطني للدعم، وإيجاد جهة مركزية تعنى بالمشروعات الصغيرة، وإنشاء الحاضنات. وأخيراً تقدم الدراسة حزمة من التوصيات الهادفة إلى المساهمة في معالجة عوائق التمويل، واقتراح عدد من الآليات الرامية إلى تسهيل وتشجيع الأعمال الريادية بالمملكة العربية السعودية.

مقدمة

إن موضوع المشروعات الصغيرة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير متواصل من كافة المستويات والأطراف، ولم ينقطع تناول قضايا هذه المنشآت على المستوى الفردي والمؤسسي والمجتمعي منذ وقت طويل. ورغم هذا الاهتمام المتنامي، لا تزال الفجوة كبيرة بين هذا الاهتمام من جانب والممارسة الفعلية والتطبيق العملي من جانب آخر و تمثل هذه الفجوة ظاهرة مستمرة ومتزايدة وذات تأثيرات سلبية واضحة على أداء وإنجازات هذه المنشآت وعلى مساهمتها في عملية التنمية.

ومع النمو المتزايد في النهضة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المملكة، ومع التوجه إلى مزيد من الرعاية والدعم للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، تزايدت مساهمات و مسؤوليات هذه المنشآت وتعمقت رسالتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت هذه المنشآت أحد أهم مؤسسات المجتمع التي تساهم بشكل واضح في توفير فرص عمل للمواطنين وتعالج مشكلة البطالة وتحقق أهداف التنمية. كما أن نمو أدوار ومسؤوليات المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر وتنوع أنشطتها أدت إلى تزايد توقعات والطموحات المستفيدين منها، مما أدى إلى تزايد حجم أعمالها وتنوع منتجاتها وخدماتها بصورة غير مسبوقة.

ومع استمرارية اتساع وتنوع أدوار ومسؤوليات هذه المنشآت على مستوى المملكة، وارتباط ذلك بعلاقات تشابكية معقدة، ظهرت الحاجة القوية لمراجعة أوضاعها وتقييم حالتها و دراسة أنظمتها وقواعد العمل بها و تحليل علاقاتها مع الأطراف الأخرى، و ذلك لضمان توفر مقومات جودة أهدافها وخططتها الإستراتيجية، والتأكد من وجود تنظيمات إدارية وهياكل مالية ووظيفية وبشرية ملائمة متكاملة تساهم في تمكين هذه المنشآت من تحقيق رسالتها وأهدافها.

هذه الورقة سوف تركز على محور واحد من المحاور الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة وهو محور الدعم والتمويل وأثره الايجابي والسلبي على إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة. وتستعرض بعض الخيارات الواجب توفرها في المجتمع السعودي، كما تستعرض عبر الدراسة الاستكشافية آراء الخبراء والمتخصصين حول العناصر التمويلية المؤثرة على تمويل ودعم المشروعات الصغيرة. وتبين الدراسة أبرز العوائق أمام رائد الأعمال للحصول على تمويل في مجال تمويل المشروعات الناشئة. وأخيراً تقدم الدراسة حزمة من التوصيات الهادفة إلى المساهمة في معالجة عوائق التمويل، واقتراح عدد من الآليات الرامية إلى تسهيل وتشجيع الأعمال الريادية بالمملكة العربية السعودية.

وتنقسم هذه الورقة (Working Paper) إلى ثلاثة أقسام هي القسم الأول الذي يتكون من المقدمة وشرح أهداف الدراسة ومنهجيتها والاستعراض العام لبعض الدراسات المتعلقة بتمويل ودعم والقسم الثاني يتضمن تحليل الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها، أما القسم الثالث فيستعرض التوصيات والمقترحات التي توصلت لها الدراسة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض العوامل المؤثرة على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ويمكن إجمال أهدافها فيما يلي :

- 1- التعرف على بعض عوائق الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة.
- 2- الكشف عن موقع أنشطة رواد الأعمال والمشروعات الريادية مقارنة بالدول العالمية.
- 3- تلمس الأدوار المناطة بالقطاع الخاص والقطاع الحكومي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة
- 4- استخلاص بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها وضع حلولاً لدعم المشروعات الصغيرة.

منهجية الدراسة

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي في البحث العلمي Descriptive Research وهي الأبحاث التي تهدف إلى وصف ظاهرة معينة أو حقائق معينة من خلال جمع البيانات والمعلومات والملاحظات ومن ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها، وبالتالي فإن هذه الدراسة الاستكشافية تسعى إلى التعرف على آراء الخبراء والمتخصصين بالمنشآت الصغيرة حول العوامل المطروحة بالورقة والمتعلقة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة.

وحيث أن هذه الدراسة هي ورقة عمل فسوف تستخدم الدراسة المعلومات الثانوية كبداية للدراسة الحالية في مرحلتها الأولى بحيث تستعرض بعض الإحصاءات الدولية حول نشاط إنشاء المشروعات الصغيرة مقارنة بالدول الأخرى ثم تستخدم الورقة المعلومات الأولية المجموعة عبر استبيان تم توزيعه وجمعه خلال فترة زمنية قصيرة كأساس للدراسة وتحليل نتائجها.

وتحقيقاً لأهداف البحث فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في حزمة برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ SPSS. ومن تلك الأساليب تم استخدام التحليل الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر النسب المئوية،

والتكرارات ومقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي. وكان استخدام هذه الأساليب لتحليل بعض الأسئلة الوصفية.

دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد

تشير الدراسات والبحوث إلى أن المشروعات الصغيرة، تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الأمم وفي الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع. ومن أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية، للأعمال الريادية نذكر ما يلي:

- استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية والأعمال الريادية واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة، مما يخفف من حدة التهافت على الوظائف الحكومية، والذي أضى عائداً لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها الدولة، ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي.
- الانخراط في تحمل أعباء مشروع أو منشأة صغيرة تخطيطاً وتمويلاً وإدارة، ويعتبر عملاً ريادياً يصون الشباب من التعرض لمزالق اللهو والانحراف وما قد يترتب عليها من تبديد للصحة وهدر للأموال ووآد للقيم العريقة التي تربي عليها المجتمع العربي.
- يعتبر الاتجاه نحو الاستثمار في المشروعات الريادية عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أثناء الأزمات وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي تشهدها المسيرة الاقتصادية من وقت لآخر.
- تعدد الأعمال الريادية والمبادرات الفردية بمختلف أنواعها وأحجامها يمنع عرض المستثمرين والمبادرين للانتكاسات الحادة التي يمكن أن يتعرض لها من يركز كل نشاطه واستثماراته في منشأة كبيرة، وتعتبر هذه المبادرات النواة الحقيقية للأعمال الكبيرة الراسخة.
- تعتبر الأعمال الريادة والمنشآت الصغيرة في المجتمعات التي تتمتع بوفرة الإمكانيات المادية كالمجتمع السعودي وغيره من المجتمعات الخليجية بمثابة مرحلة تدريبية وطور تعليمي لصقل وإعداد رجال أعمال واعدن بإكسابهم

المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والتمرس على أنماط التعامل مع مختلف أطراف العمليات الإنتاجية والتسويقية .

• يلعب التوسع في إقامة هذه الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة دوراً هاماً في توسيع رقعة الممارسات الاقتصادية وتدعيم دور القطاع الخاص وتحويل فكر المواطن من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة إلى وضع أصحاب العمل المالكين لمنشآت تعمل لحسابهم ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي.¹

• إن الاتجاه العالمي الآن لدى الدول هو التخفيف من على كاهل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، والاقتصار فقط على الأنشطة السيادية والدفاعية. ويعني هذا ترك الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية في القطاع الخاص والمنظمات المدنية والتطوعية . إن مفهوم الخصخصة لهو خير دليل على تخلي الدولة عن خلق وظائف جديدة وتوظيفها العاملين بالحكومة. وهي تسعى إلى تقوية القطاع الخاص وتشجيع المشروعات الصغيرة كبديل حيث تقوم هذه المنظمات بخلق الوظائف.

¹حسين عبد المطلب الأسرج، الريادة ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، القاهرة، ص 11

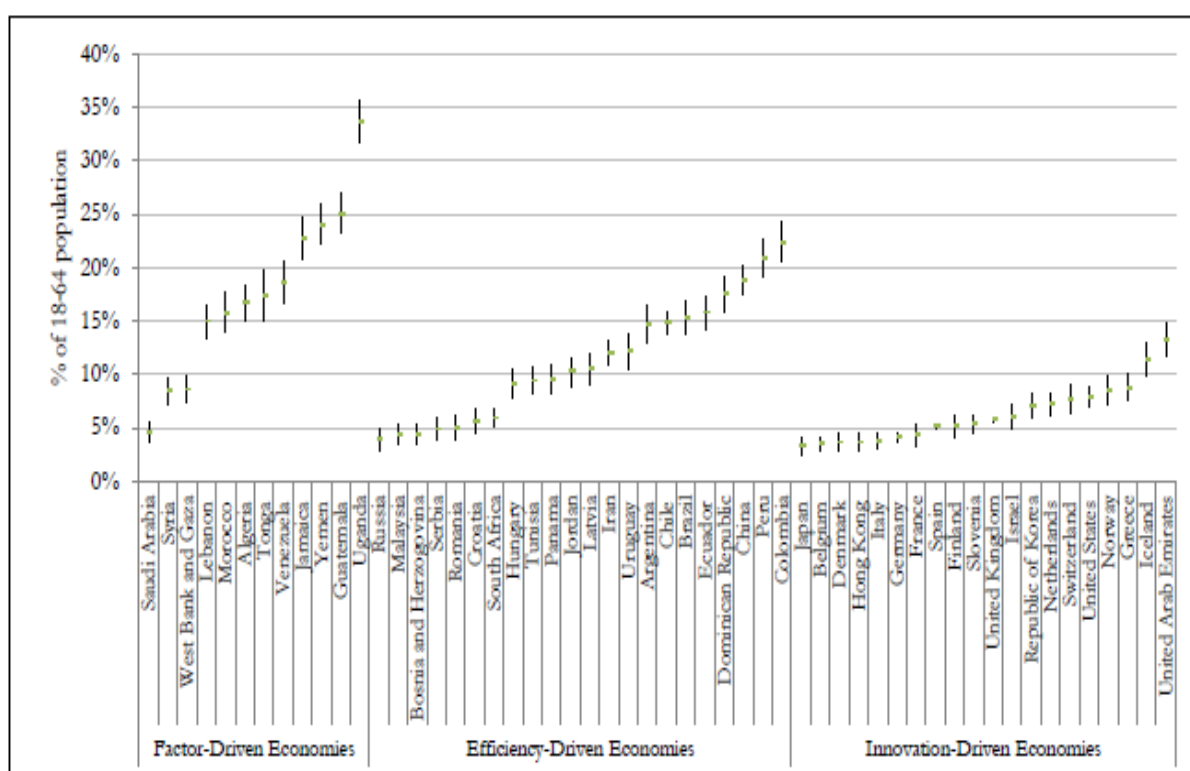
نشاط رواد الأعمال في إنشاء المنشآت الصغيرة في المملكة مقارنة بدول العالم

أشارت الدراسات الحديثة المنشورة عام 2010م التي توضح نشاط رواد الأعمال في العالم أن من بين دول الاقتصاد العامل حصلت المملكة العربية السعودية على أقل معدل لإجمالي ريادة الأعمال (4,7%) من السكان البالغين شركاء في تأسيس أعمال جديدة أو يمتلكون أعمال حديثة تقل عن ثلاث سنوات ونصف) بينما حصلت أوغندا على أعلى معدل لإجمالي ريادة الأعمال (33,6%). وكما يوضح الشكل رقم (1) فمن بين دول الاقتصاد الفعال حققت روسيا أقل معدل لإجمالي ريادة الأعمال (3,9%) وكولومبيا المعدل الأعلى (22,4%). ومن بين دول الاقتصاد المتجدد حققت اليابان أقل معدل لإجمالي ريادة الأعمال (3,3%)، بينما حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل (13,3%) - دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - بوجه عام تصنف بين المعدل الأقل في الاقتصاد العامل أو المتوسط في الاقتصاد الفعال.

شكل (1) نشاط مرحلة ريادة الأعمال المبكرة لـ 55 دولة طبقاً لمرحلة التطور الاقتصادي

كما أوضحت إحصاءات المرصد العالمي لريادة الأعمال 2009 المنشور عام 2010م. إجمالي ريادة الأعمال لنشاط 26 مليون رائداً للأعمال في 13 دولة،

Figure 3. Early-Stage Entrepreneurial Activity for 55 Nations by Phase of Economic Development



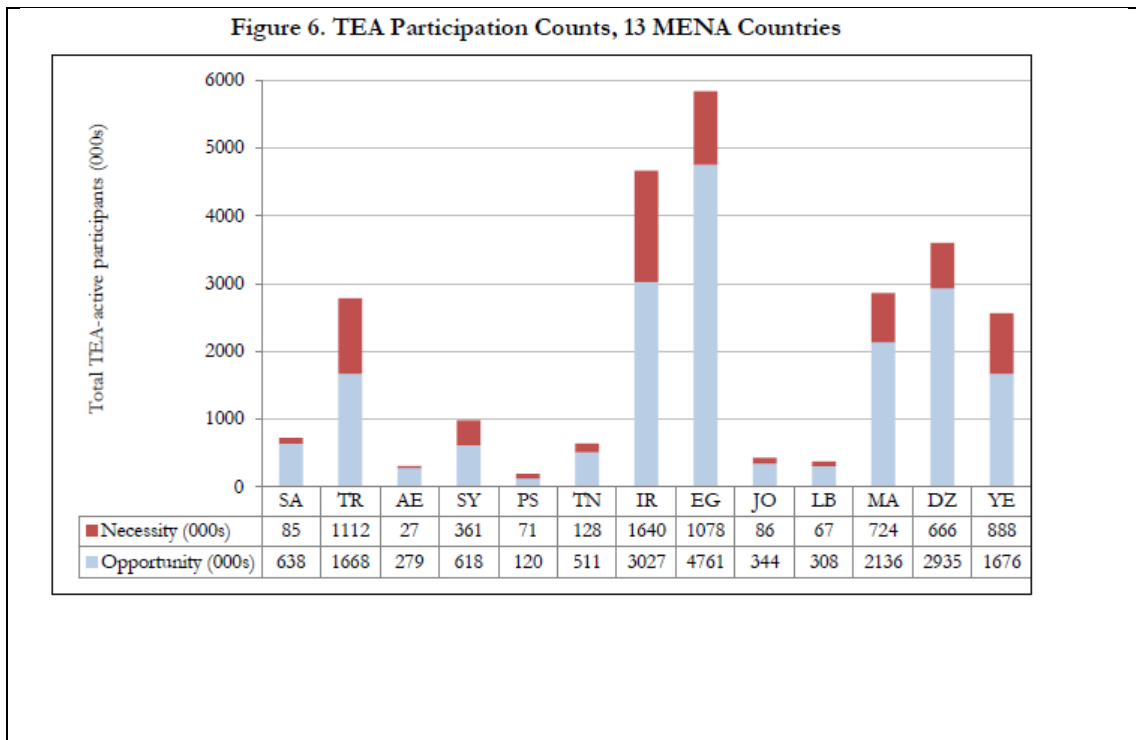
Source: *Global Entrepreneurship Monitor: 2009 Global Report*, p. 22.

Note: The vertical bars indicate the 95% confidence intervals. The mid-point is the mean.

حيث حققت البلدان ذات الكثافة السكانية العالية - كما كان متوقعاً - أعلى معدل من إجمالي ريادة الأعمال لأنشطة رواد الأعمال : في مصر 5.9 مليون وإيران 4.7 مليون (شكل رقم 2) ، البلدان الصغرى ذات المعدلات السكانية العالية حققت أيضاً عدد كبير من إجمالي ريادة الأعمال لأنشطة رواد الأعمال في الجزائر 3.6 مليون، في المغرب 2.9 مليون وفي اليمن 2.5 مليون . ويلاحظ تدني عدد رواد

الأعمال في السعودية حيث لم يتجاوزا 723 ألف. وهو عدد ضئيل جداً بما يمكن تصويره في الدولة من فرص وإمكانات. وكان 85 ألف تدفعهم الحاجة لهذه الأعمال في حين أن حوالي 600 ألف يدفعهم البحث عن فرصة. ومن الملاحظ أن عشرات الآلاف من النشاط في إنشاء الأعمال وعدد كبير من الأفراد إختاروا قيادة الأعمال كبديل في كل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

شكل (2) : إحصائيات إجمالي رواد الأعمال في 13 من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

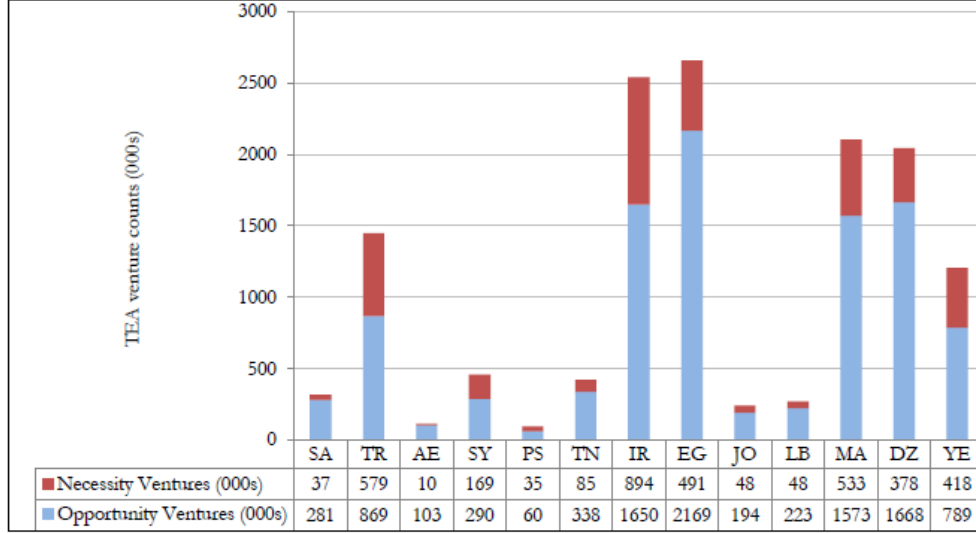


المصدر : رينالدز (2010)

وأوضح المرصد أن رواد أعمال أنشأوا في المرحلة المبكرة عدد من المشروعات الحديثة سواء بشكل فردي أو في شراكة مكونة أكثر من 14 مليون مشروع في 13 من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سواء كانت تمل المشروعات رسمية أو غير رسمية. ويتضح ذلك في الشكل التالي رقم (3).

شكل رقم (3) : عدد المشروعات الناشئة التي إبتكرها رواد أعمال في (13) من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Figure 7. Estimate of Ventures Being Created by Early-Stage Entrepreneurs, 13 MENA Countries



Source: Reynolds (2010).

وقد بين الشكل أن عدد المشروعات في المملكة العربية السعودية جاء في المرتبة التاسعة من بين 13 دولة شرق أوسطية في حين أن مصر أتت في المرتبة الأولى وإيران في المرتبة الثانية ثم المغرب والجزائر في المركز الثالث والرابع، ثم تركيا خامساً واليمن سادساً. ويلاحظ وجود فارق كبير بين مصر وإيران من جهة مقارنة بالسعودية من جهة أخرى. فعدد المشروعات في السعودية لم يتجاوز 318 ألف مشروع في بلغ عدد المشروعات الصغيرة الناشئة في إيران 2,5 مليون مشروع وحوالي 2,6 مليون في مصر. وهذه الإحصائيات تدق ناقوس الخطر وتدعو جدياً إلى بحث العوائق التي تعيق إنشاء الأعمال لرواد الأعمال في المملكة العربية السعودية.

وقد طرحت العديد من الدراسات في المملكة منذ حوالي عقدين من الزمن حلولاً ومقترحات لا تزال حبيسة الإدراج والأرفف. وهذه الدراسة فيما يلي ستستعرض

جانباً واحد من تلك الأسباب التي ربما أدت إلى مثل هذه النتائج الدولية المقلقة وهو جانب التمويل.

القسم الثاني

الدراسة الميدانية

بناءً على ما تقدم من نقاش حول بعض الاحصاءات والدراسات المتعلقة بجوانب نشاط رواد الأعمال وبعض العوامل المتعلقة بالتمويل والدعم فإن هذه الدراسة رأت الاستبصار بآراء فئة أخرى غير فئة المستفيدين وهم الخبراء والمتخصصين باعتبارها فئة مستقلة يمكن ان تقدم حلولاً وأفكار مختلفة من واقع التجربة والاتصاق برواد الاعمال والمشروعات الصغيرة. وهؤلاء الخبراء هم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود والباحثين والاستشاريين العاملين في حاضنات الأعمال والتقنية وبرامج ريادة الأعمال وقد كان اختيارهم بطريقة العينة الملائمة نظراً لضيق الوقت وصغر هذا المجتمع. وقد تم توزيع 60 استبيان خلال شهر واحد وتم استقبال 43 استبيان كامل وقابل للتحليل.

وقد تم تصميم الاستبيان ليتكون من 10 أسئلة فقط أملاً في الحصول على استجابة وتعاون من المستقصى منهم. وقد احتوت الاستبانة على العديد من الأسئلة التي يمكن أن نستخلص منها عدة مؤشرات للوقوف على أهمية تلك المشروعات في المملكة، وكيفية تمويلها، وأهم المشكلات التي قد تقف عائقاً في سبيل تمويلها لكي تقوم بالدور المطلوب منها في خدمة المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. ولكون المشاركين من الخبراء والمختصين فقد كانت أكثر الأسئلة مفتوحة حتى يمكن إثراء الأفكار والمقترحات.

وكانت الأسئلة التي تم توجيهها في الاستبانة على النحو التالي:

1- ما هو تقييمكم للوضع الراهن في تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة؟

-
-
-

2- ما هو الدور الرئيسي أو المسؤولية الأساسية لكل طرف من الأطراف الآتية في دعم وتمويل المشروعات الريادية:

أ- مسؤولية الحكومة.

-
-
-

ب- مسؤولية القطاع الخاص .

-
-
-

3- تواجه المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال عدة عقبات وعوائق أجملناها في العوامل الآتية، ففي نظركم كيف يمكن ترتيبها بحسب أثرها على المشروعات الصغيرة:

العوائق والقيود مالية. ☐

العوائق والقيود المتعلقة بالأنظمة واللوائح والإجراءات. ☐

العوائق والقيود القانونية والتشريعية. ☐

العوائق والقيود المتعلقة بالموارد البشرية. ☐

العوائق والقيود التعليمية. ☐

العوائق والقيود التنظيمية والإدارية . ☐

4- في تقديركم، ما هي الجهة التي من المناسب أن تكون هي المسئول الأول عن تبني دعم وتمويل المشروعات الريادية ؟

-
-

■
-5 هل ترى أن البنوك تقوم بدور كبير في التمويل أو الاستثمار في مشاريع رواد الأعمال ؟
نعم ☐ لا ☐

-6 ما هو الدور المتوجب على الحكومة لتشجيع البنوك لتمويل المشاريع الابتكارية
الريادية؟
■
■
■

-7 تقترح العديد من الدراسات إنشاء شركات لرأس المال الجريء وضمان القروض، ما
رأيك بهذا الاقتراح وأثره على مواجهة مشكلات المنشآت الصغيرة؟
■
■
■

-8 تقترح العديد من الدراسات أن تقوم الحكومة بإنشاء جهة مركزية واحدة مسئولة عن
المنشآت الصغيرة، ما رأيك بهذا الاقتراح وأثره على مواجهة مشكلات المنشآت
الصغيرة ؟
■
■
■

-9 تقترح العديد من الدراسات التوسع في حاضنات الأعمال، ما رأيك بهذا الاقتراح وأثره
على مواجهة مشكلات المنشآت الصغيرة ؟
■
■
■

-10 بوصفكم خبيراً بالمشروعات الريادية الصغيرة، ماهي المقترحات التي تقترحونها لدعم
وتمويل المنشآت الريادية الصغيرة ؟

تحليل ونقاش النتائج

أولاً : أما عن تقييم الخبراء للوضع الراهن في تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة فقد أشاروا إلى أن الوضع الحالي للاستثمار على الصعيد الفردي والمؤسسي شبه مفقود أو ضعيف على أحسن الأحوال, كما أن هناك غياب لعدة آليات وإجراءات وتشريعات قادرة على النهوض بالمشروعات الريادية، ولا تزال المملكة متأخرة مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى.

ثانياً : بالنسبة للدور الرئيسي المتوجب على الحكومة أو القطاع الخاصة تأديته, سواء في عملية التمويل ذاتها, أو تحسين مناخ تمويل هذه المشروعات, كما يجب على القطاع الخاص أيضا أن يقوم بتمويل هذه المشروعات حتى تحقق الفوائد المرجوة منها.

أ- مسؤولية الحكومة:

هناك العديد من الأدوار التي اقترحها الخبراء والمختصون يرون أنه يجب على الحكومة القيام بها لتحسين مناخ الاستثمار في المشروعات الريادية, ومن هذه الأدوار المقترحة:

- تخصيص صندوق جديد أو توجيه الصناديق القائمة بدعم الشباب المبدع لتحويل أفكارهم الخلاقة إلى مشروعات قابلة للتطبيق, ليستفيد منها المجتمع والاقتصاد الوطني.
- عمل منظومة متكاملة تنظم العلاقة بين شباب المبدعين, والمحتضنين أو الممولين سواء كانوا حاضنات أو حقائق تقنية أو شركات قطاع خاص.
- سن القوانين والتشريعات التي تساعد القطاع الخاص والمستثمرين على اقتحام سوق رأس المال المخاطر.
- الدعم المباشر للمشروعات الريادية, والتي يتمثل في توفير تمويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة لهذه المؤسسات, إنشاء الدولة

لصناديق مشتركة أو عامة لرأسمال المخاطر , وكذلك الاستثمار في مؤسسات رأسمال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة .

▪ تقديم بعض أنواع الدعم غير المباشر لهذه المشروعات, مثل الحوافز الضريبية, التي تحفز المستثمرين للمشاركة في المشروعات الريادية.

▪ العمل على تسهيل كافة الإجراءات القانونية الخاصة بالأعمال الريادية والابتكارية, كتسجيل الشركة, والمحافظة على حقوق الملكية.

▪ إجراء تغييرات على المناهج الدراسية لكي تتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

▪ إنشاء مؤسسات تتبنى المشروعات الريادية مثل حاضنات الأعمال والتي تقوم بتقديم الاستشارات الاقتصادية والمتمثلة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الريادية بأسعار رمزية, ومن ثم مخاطبة الجهات التمويلية المختصة للحصول على التمويل اللازم لهذه المشروعات.

▪ الدعم المالي وجواز الابتكار لأصحاب الأفكار الريادية.

ب- مسؤولية القطاع الخاص:

▪ تبني أفكار الرياديين والمخترعين ودعمهم مادياً ومعنوياً.

▪ عمل شراكة مع أصحاب المشروعات الريادية, ودعمهم بالكفاءات والخبرات الاقتصادية والإدارية.

▪ القيام بالدور المنوط بهذا القطاع ناحية المجتمع, وذلك عن طريق تخصيص جزء من أرباح هذه المشروعات, وتوجيهها نحو مشروعات تفيد الشباب.

▪ تمويل مراكز الأبحاث, والحاضنات, وحدائق الأعمال وكافة المؤسسات الأخرى التي تعنى بالمشروعات الريادية.

- التشجيع الغير مباشر عن طريق استخدام منتجات المشروعات الصغيرة الأمر الذي يؤدي إلى نجاح هذه المشروعات.

ثالثاً : بالنسبة للسؤال المتعلق بالقيود والعوائق التي تواجه المشروعات الريادية حسب تواجدها بالفعل في الواقع، فقد جاء إجابات أفراد العينة على النحو التالي كما يوضح الجدول رقم :

- أتى في المرتبة الثالثة العوائق والقيود المالية بمتوسط تكرار 4,2، وفي المرتبة الثالثة بحسب أهمية العائق.
- أقل متوسط للتكرار هو 3.4 وكان يشير إلى العوائق أنظمة ولوائح وإجراءات، ويعني هذا أن أكبر العوائق يعتبر في الأنظمة والإجراءات المتبعة لدى الجهات المانحة للقرض.
- يأتي في المرتبة الأولى مكرر العوائق التنظيمية والإدارية بمتوسط تكرار 3.4 وهذا يعني أنه يعتبر على قائمة القيود والعقبات التي تواجه المشروعات الريادية.
- وفي المرتبة الأخيرة تأتي العوائق البشرية بمتوسط تكرار 6.4، وهذا يدل على أن المملكة يوجد بها موارد بشرية جيدة قادرة على إنشاء المشروعات الريادية.

بتحليل آراء الخبراء والمختصين فقد اختلفت حول هذا الشأن كالتالي:

- ج- فمنهم من يرى أن أهم هذه التحديات تتمثل في التعليم، حيث أن أسلوب التعليم لا يشجع على الابتكار والاختراع أو حتى العمل الحر أو في القطاع الخاص، ولذلك نجد أن نسبة كبيرة من الخريجين غير مؤهلين التأهيل المناسب وغير أكفاء للدخول في مثل هذه المشروعات الريادية سواء كانوا مبتكرين أو مديرين لهذه المؤسسات.

د- وتمثل التشريعات القانونية والأنظمة واللوائح من العوائق المهمة التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة الابتكارية، وتعيق كذلك دخول رأس المال المخاطر كممول لمثل هذه المشروعات. حيث ما يزال هناك قصورا تشريعيا في هذا المجال، فمثلا لا توجد تشريعات تحمي رأس المال المخاطر من الخسائر التي قد يتعرضون لها جراء الأزمات الاقتصادية كما يحدث في بعض الدول الأوروبية، كما لا يوجد تشريعات خاصة بالمؤسسات الابتكارية الصغيرة التي تحتاج إلى معاملة خاصة بعيدة كل البعد عن الروتين والبيروقراطية.

هـ- كما تمثل القيود البشرية أحد هذه القيود، والتي تتمثل في قلة وجود الكفاءات والخبرات التي تستطيع إدارة المشروعات المبتكرة، وكذلك المؤسسات الحاضنة لهذه المشروعات.

و- أشارت النتائج إلى تقليل أهمية القيود المالية للمشروعات الصغيرة واعتبرها المتخصصون في المرتبة الثالثة في الترتيب مما يعكس أهمية العوامل الأخرى التي لا يكن للتمويل الكافي وحده أن يحلها.

جدول رقم (1) القيود والعوائق التي تواجه المشروعات الريادية

الترتيب	متوسط التكرار	العامل
الثالث	4.2	العوائق والقيود المالية
الأول	3.4	عوائق الأنظمة واللوائح والإجراءات
الرابع	4.4	العوائق القانونية والتشريعية
السادس	6.4	العوائق البشرية
الخامس	5.5	العوائق التعليمية
الأول	3.4	العوائق التنظيمية والإدارية

ثالثاً : أشارت النتائج إلى أن الجهة التي يمكن أن تقوم برعاية وتمويل المشروعات الريادية هي أكثر من جهة وليست جهة واحدة حيث بينت الإجابات ما يلي :

- 1- بنك التسليف، وزارة المالية.
- 2- البنوك التجارية، ولكن بعد إصلاح نظام الاقتراض الذي يعتمد بالأساس على توفير الضمانات القانونية.
- 3- حاضنات الأعمال.
- 4- شركات الاستثمار الأجنبي.
- 5- مؤسسات البحث العلمي.
- 6- الجامعات.
- 7- شركات البترول

8- رجال الأعمال وأصحاب المنشآت الكبرى، حيث يمكن على سبيل المثال تخصيص نسبة من الأرباح للعمل الخيري أو المشاركة في المسؤولية الاجتماعية، ووقف هذه الأموال لتمويل المشروعات الصغيرة والريادية.

رابعاً: يرى أفراد العينة جميعاً وبالإجماع أن البنوك لا تقوم بالدور الأمثل للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الريادية.



خامساً : أما بالنسبة للأسباب التحفظ أو تراجع البنوك عن الاستثمار في تلك الأفكار والمشاريع فقد رأى معظم أفراد العينة أن هذه الرغبة في الاستثمار أو التمويل ضعيفة ومنخفضة، وأرجعوا ذلك للأسباب التالية:

- 1- عدم وجود مزايا من الحكومة للاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع.
- 2- نقص الخبرة لدى أصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة في كيفية إدارتها.
- 3- التخوف من المخاطر والصعوبات التي قد تواجه هذه المشروعات ومن ثم عدم القدرة على استرداد رأس المال.
- 4- عدم قناعة البنوك التي تعمل بمفهوم ربحي بحت بجدوى الاستثمار في المشروعات الريادية.

5- تلجأ البنوك إلى البحث عن الأفكار المجربة والمضمونة بدلا من المجازفة والمخاطرة, حيث يوجد استثمارات أخرى ذات ربح جيد وأقل مخاطرة.

سادساً : أوضحت الدراسة رأي الخبراء والمختصين عن الحوافز التي يجب أن تقدم للبنوك والمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة, فهم يرون أن هناك مجموعة من العوامل التي إن تم تقديمها للبنوك سوف تحفزها على الاستثمار في هذا المجال, ومن أهم هذه العوامل:

ز- تقديم تسهيلات حكومية لدخول البنوك بقوة في تمويل المشروعات الريادية.

ح- تقديم حوافز ضريبية عند احتجاز جزء معين من الأرباح للاستثمار في المنشآت الصغيرة.

ط- الإعفاءات الجمركية عند استيراد آلات ومعدات خاصة بالمشروعات الريادية التي يتم الاستثمار فيها.

ي- تقديم التعويض المناسب لهم في حال فشل المشروع لظروف خارجة عن إرادته, مثلاً في وقت الأزمات الاقتصادية.

ك- العمل على استقطاب المشروعات الناجحة من مختلف البلاد المتقدمة والتي لها تجارب في المشروعات الريادية, وذلك لعمل شراكات مع القطاع الخاص لكي يستفيد من هذه الكفاءات والخبرات.

ل- مساعدة القطاع الخاص في الحصول المعلومات التسويقية والفنية اللازمة لإقامة هذه المشروعات من خلال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروعاتهم بأسعار منخفضة, ويمكن ذلك من خلال تعاقد الجهات الرسمية المختصة مع بعض المكاتب الاستشارية الاقتصادية المتخصصة في مجال الدراسات.

م- تأسيس صندوق حكومي يضمن على الأقل توفير نسبة 50% من حجم رأس المال المخاطر.

ن - وجود آلية للشراكة بين الجهات الحكومية المتمثلة في الجامعات مع البنوك المحلية مع القطاع الخاص.

س - تقديم مزايا وإعفاءات.

ع - تقديم شهادات تميز للبنوك وشهادات الجودة.

ف - خفض نسبة الفائدة أو إلغائها عند تقديم البنوك التجارية قروضا لأصحاب المشروعات الريادية , وتعويضها من قبل الحكومة.

ص - إصدار قواعد تنظيمية لتيسير عملية القرض.

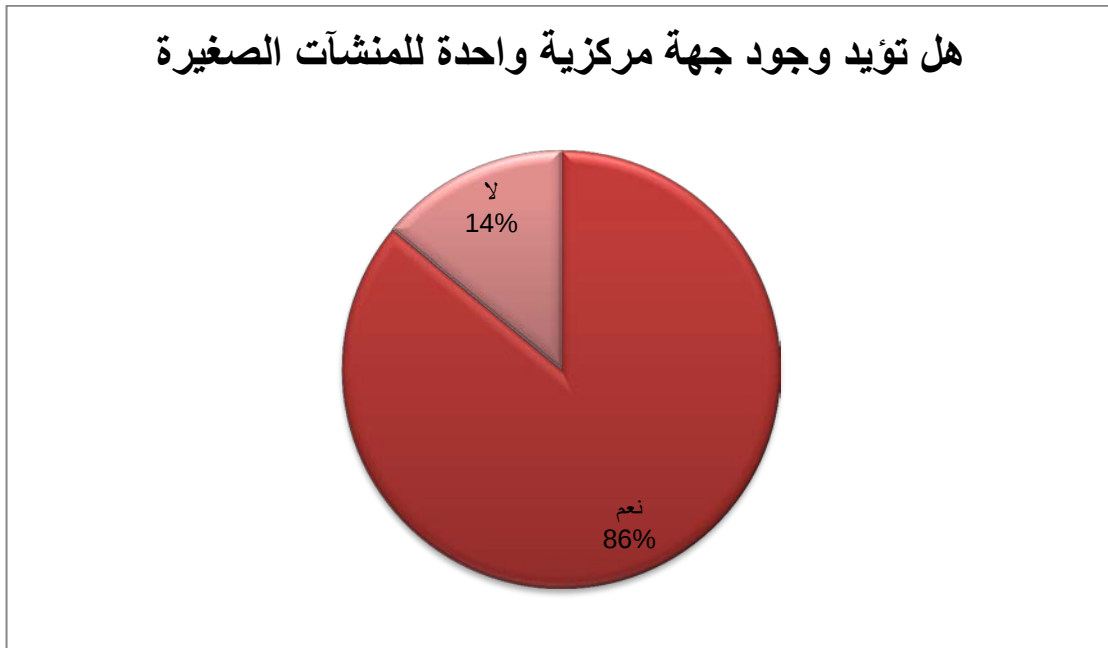
ق - أن تكون فترة سداد القرض طويلة نسبياً حتى يستطيع أصحاب المشروعات إنجاح مشروعاتهم, وتسديد القروض.

سابعاً : بخصوص مقترحات إنشاء صندوق لرأس المال الجريء فقد أيد جميع المشاركين بالإجماع هذا المقترح وكان التأييد مسبباً بما يلي :

- سهولة توفير الدعم المالي.
- وضوح الإجراءات.
- التخصيص وتوجيه الجهة الرسمية.
- الإشراف على المشاريع الصغيرة.
- توحيد الجهة المسؤولة.
- تقديم الدعم الفني.
- تقديم الدعم الإداري من خلال تبادل الخبرات في مجال الأعمال.
- تحفيز وتشجيع رائد الأعمال.
- تبني الصناعات الصغيرة والناشئة.
- تشجيع الأفكار الابتكارية.
- زيادة المسؤولية الحكومية في دعم رأس المال الجريء.

- النظر المستقبلية البعيدة مع ربط المشاريع الريادية التقنية بخطط التنمية.
- سهولة التعامل مع المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة.

ثامناً: أوضحت نتائج الدراسة أن المشاركين قد اختلفوا حول ضرورة وجود جهة مركزية واحدة مسئولة عن المنشآت الصغيرة، بواقع 86% تؤيد وجود هذه الجهة في حين تعارض 14% وجود جهة واحدة وتعزو الجهة المعارضة ذلك إلى أن دعم المنشآت الصغيرة هو مهمة كل الجهات. أما المؤيدون فقد أوضحوا أهميتها في تحقيق ما يلي :



- 1- وضع وتنفيذ استراتيجية عامة لدعم المنشآت الصغيرة.
- 2- تسهيل وسرعة إصدار التراخيص والإجراءات المتعلقة بالنشاطات الريادية.
- 3- التنسيق بين الجهات الحكومية والدولية فيما يتعلق بتمويل برامج دعم المنشآت الصغيرة.
- 4- وضع الآليات اللازمة لتحقيق التكامل بين الجهات المهتمة بالمشآت الصغيرة وكذلك العلاقة التكاملية مع المنشآت الكبيرة.

- 5- توفير قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشآت الصغيرة.
- 6- إعداد وإجراء الأبحاث والدراسات المرتبطة بقطاع المنشآت الصغيرة.
- 7- وضع برامج الدعم والحماية للمنشآت الصغيرة ومراجعتها دورياً.
- 8- وضع البرامج الخاصة بتدريب وتنمية القدرات البشرية في المنشآت الصغيرة.

تاسعاً : بخصوص التوسع في حاضنات الأعمال، فقد أجمع الخبراء بتأييد هذا الرأي بحسب المبررات الآتية:

- 1- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة.
- 2- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها.
- 3- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو.
- 4- توفير الدعم والرعاية للمشروعات الصغيرة حتى تنمو وتتوازن وتستطيع التشغيل الذاتي بما يقلل من فرص التعثر والخروج من السوق.
- 5- رفع قدرة المشروعات الصغيرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة بما ينعكس على مستوى جودة منتجاتهم وقدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.
- 6- تحقيق الترابط والتكامل بين المشروعات الصغيرة والجامعات ومراكز البحوث والشركات الكبرى بالمملكة.
- 7- مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.

(2) عاشراً : أشار المشاركون إلى عدد من المقترحات أهمها:

- أ- البحث عن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها منتجات مميزة ولها مستقبل واعد, ولكنها تحتاج إلى تمويل والقيام بكل ما يلزم لنجاحها.
- ب- إنشاء العديد من حاضنات الأعمال وحدائق التقنية , والتي لها دور كبير في تنمية الاقتصاد المعرفي.
- ج- تقديم الدعم الكافي للمؤسسات البحثية والجامعات للقيام بالدور المنوط بها في دعم المشروعات الريادية, ومن ثم الاقتصاد المعرفي.
- د- الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي التي تمر بها البلاد حالياً.
- هـ- توفير بنية تحتية متميزة لتشجيع أصحاب المشروعات الريادية, وكذلك أصحاب رأس المال الجريء.
- و- تحفيز البنوك للمساهمة في دعم المشروعات الريادية التقنية.
- ز- توفير المعلومات الدقيقة عن الأسواق المحلية والعالمية.
- ح- العمل على تكوين العناصر الريادية.
- ط- العمل على تشجيع الشراكات مع مؤسسات ريادية.

الخاتمة والتوصيات

خلصت هذه الورقة إلى عدة توصيات ومقترحات نجلها فيما يلي:

- إن من أهم العوامل التي تساعد على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة أن تقوم الجهات الرسمية بالمزيد من الجهود الرامية إلى إزالة العقبات الكلية, وبناء البيئة المتكاملة حيث يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيس بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار, حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار. هذه البيئة تسوجب عدة متطلبات منها
- 1) تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.

(2) تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية, وضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.

(3) الاهتمام بشكل كبير في تنفيذ إستراتيجية تطوير المدن الصناعية بما يتناسب ومتطلبات الصناعة الحديثة و تسهيل إجراءات تأمين الأراضي الصناعية وقربها من الأسواق ووضع الأولوية للمشروعات الريادية.

(4) سرعة تفعيل وتشغيل المدن الاقتصادية والعمل على تحسين الإجراءات والأنظمة المتعلقة بتشجيع المشروعات الصغيرة فيها مما يكسبها ميزة تنافسية قادرة على استقطاب و خلق الشراكات الأجنبية والمحلية للمساهمة في تطوير ونمو الاستثمارات.

(5) تسهيل الإجراءات الحكومية في دراسة وإصدار التراخيص في مجال تقنية المعلومات وتفعيل المشاريع الريادية بما يساهم في رفع معدلات التعاون المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

(1) إقامة تنظيم تشريعي يساير الاتجاهات التشريعية العالمية ويهتم بوضع أطر وتعريفات قانونية محددة لرأس المال المخاطر, وذلك لإزالة اللبس الذي يقع فيه العاملون وأصحاب رأس المال المخاطر, إذ أن كل مجموعة من بينهم تنظر إلى رأس المال المخاطر من زاوية أو تعتنق تعريفاً مختلفاً له, فمنهم من يرى في رأس المال المخاطر بأنه رأس المال الذي يتم استثماره في مرحلة التمويل الأولى أو عند بداية المشروع, ومنهم من يرى فيه طوق النجاة للمشروعات المتعثرة الخاسرة وذلك بهدف إعادة هيكلتها, وآخرون لا يرون فيه سوى وسيلة لتمويل أفكار مشاريع بحثية جديدة لا تتوافر لأصحابها الأموال اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

(2) إقامة آليات قانونية تجنب وتعمل على تعويض البنوك والمستثمرين في مجال رأس المال المخاطر ضد المخاطر المرتفعة التي تواجههم (إنشاء صندوق ضمان القروض).

التدعيم المباشر للمؤسسات المالية الداعمة للمشروعات الريادية الصغيرة فلا يجب أن يقتصر تدعيم الدولة لمؤسسات رأسمال المخاطر على التدعيم غير المباشر بل يتعداه إلى الدعم المباشر والاشتراك في نشاطاتها، حيث تبين أن النجاح الذي تحقق في بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر كان مرجعه الدعم الحكومي القوي لمساندة رأس المال المخاطر، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة التي أنشأت فيها الحكومة وكالات فيدرالية مختلفة لرأس المال المخاطر وخاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما شاركت الحكومة التايلاندية والحكومية الهندية في تأسيس صندوق استثمار لرأس المال المخاطر بالمشاركة مع شركات من القطاع الخاص، كما دعمت الحكومة المكسيكية تأسيس ما يقرب من 32 صندوق استثمار لرأس المال المخاطر، هذا كله فضلاً عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية المنتشرة في أنحاء دول الاتحاد الأوروبي والتي تسعى إلى دعم ومساندة رأس المال المخاطر وخاصة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة، و يتخذ التدعيم المباشر عدة أشكال أهمها :

o توفير تمويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمساهمة الدولة الألمانية في رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خطيرة، وبنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للحكومة الفرنسية سنة 1996م.

o إنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأسمال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر لهذا النشاط، مثل هذه الصناديق وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت عام 1957م والصناديق الألمانية المنشأة عام 1995م.

o الاستثمار في مؤسسات رأسمال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الصندوق المنشأ في فنلندا عام 1994م.

o كما أن هناك بعض العوامل التي إذا تم تطبيقها سوف تساعد على نجاح شركات رأس المال المخاطر في القيام بدورها، مثل: نشر الوعي بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما لا ترضى أن يأتي صاحب رأس المال المخاطر ليسيّط على مشروعه، متجاهلاً ما يمكن أن يحمله رأس المال المخاطر من مساعدة للمشروع وتحقيقه لأرباح هائلة ما كانوا يستطيعون إدراكها في غياب رأس المال المخاطر فضلاً عن أن هذه السيطرة إنما تتم لفترة زمنية معينة لحين إتمام عملية التخرج من الشركة.

7- إنشاء هيئة مستقلة لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون مهمتها تقديم الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو ضمان هذه المشروعات لدى الجهات التي تقدم هذه المساعدات كما تقوم بتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بهذه النوعية من المشروعات.

8- توفير كافة الإحصاءات والبيانات التي تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة وغيرهم على معرفة السوق، وتساعدهم على التخطيط السليم لمشروعاتهم.

9- تخصيص نسبة معينة من المشروعات الخاصة بالجهات الحكومية لصغار رجال الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة.

10- تسهيل إجراءات التعامل مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.

11- التوسع في إقامة مركز تدريبية لتدريب عمال مهرة.

12- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الاتجاه للتصدير

13- منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشروعات التي تقوم بالتصدير، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية.

14- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاشتراك في المعارض بالخارج.

15- إصدار خطابات ضمان لهذه المشروعات تكون صالحة لدى مراسلي البنوك السعودية في الخارج ولتقديمها للمشتريين الخارجيين.

16- تيسير الضمانات اللازمة لدى البنوك والجهات التمويلية الحكومية لمنح التمويل للمشروع الصغيرة من خلال خفض المعايير القانونية ومراعاة التالي:

o جدية وفعالية المؤسسة المقترضة.

o أهمية التدفقات المالية المستقبلية.

o المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع.

o آليات العرض والطلب في محيط المؤسسة وغيرها.

17- تعزيز ثقة المؤسسة التمويلية في خبرات الشخص المبتكر أو صاحب المشروع، مما يعمل على خفض المؤسسات التمويلية لفرض الوصاية على المشروع الصغير.

18- خفض الكلفة الإدارية المرتبطة بالحصول على القروض لدى البنوك التجارية.

19- إنشاء صناديق ضمان مخاطر القروض الصغيرة داخل البنوك مما يعمل على تشجيع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

20- نشر ثقافة عنصر الثقة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، مما ينجم عنه إكساب صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.

21- نشر الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يشجعهم على التوجه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

المراجع

1. أحمد الشميمري واقع التسويق ودوره في المنشآت الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها 2001م
2. أحمد الشميمري، د. وفاء المبيريك، ريادة الأعمال، جامعة الملك سعود 2010م.
3. بربيش السعيد ، دراسة بعنوان "رأس المال المخاطر بديل لتمويل المشروعات الصغيرة" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، الجزائر.
4. حسين عبد المطلب الأسرج، الريادة ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، القاهرة.
5. عبد الله بلعدي ، رسالة ماجستير بعنوان "التمويل برأس المال المخاطر دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة" ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
6. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود. منتدى الرياض الاقتصادي 2003م.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، الموارد المالية، ورأس المال المخاطر، وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2007م.
8. Global Entrepreneurship Monitor, Global Report 2010